الارشيف الوطني

نشرة شهرية للاعلام

تنشر بالعربية والفرنسية

فـهـرس

العنـــــــاوين	الصفحـــــة
- القانـــون المتعلـــق بالارشيف (متابعة القانون... الجزء الثاني " :الاشيف العام ")	01
- نظرة شاملـــــة حول الارشيف العثماني	03
- تقرير حـــــول النقـــاط التـي اثيرت خلال اليوم الدراسي تحت عنوان " تسيير الارشيف "	07
- الاستعـــــــــلامـــــات	12

في هـــذا العـــدد نواصـــل نشـــر القانـــون الخـــــاص بالارشيـــف لا سيمـــا الجـــزء المتعلـــق بالارشيف العمومي.

الباب الثـــانـــي

الأرشيـــف العـــام

المادة الخامســـة : يتكون الأرشيف العمومي من الوثائق التاريخية ومن الوثائق التي تنتجهـــا أو تسلمهـــا هيئات الحـــــزب و الدولة، و الجماعات المحلية و المؤسسات و الهيئات العمومية.

المادة السادسة : يكون الأرشيف العمومي غير قابل للحجـــــز أو التصرف فيه أو تملكه بالتقادم.
إذا ثبت أن الأرشيف الذي يحوزه أشخاص طبيعيون أو معنويـــون ذا مصدر عام تسترده الدولة في أي وقـــت.

المادة السابعـــة : تلتزم الهيئات المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون بمباشرة أعمالها تحت تعليمات المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني و توجيهاتها و بعملية إعداد الوثائق للأرشيف.

المادة الثامنة : في إطار استعمال الهيئات العمومية المذكورة فـــي المادة 3 في هذا القانون، تتكون الوثائق المنتجة أو المستلمـــة موضع فرز لاختيـــار ذات الفائدة الأرشيفيـــة.

تكون الوثائق المخصصة لإقصاء و كيفيات الإقصاء محددة باشتـــراك مع الهيئات المعنية و المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.
تدفع وجوبا الوثائق التي تحتوي على فائدة أرشيفية للمؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

المادة التاسعة : إن دفع أرشيف الهيئات العموميـــة المذكورة في المادة 3 من هذا القانـــون يتم أمام المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني عندما تصبح الوثائق غير ضرورية للهيئة المعنيـــة.

يتم الدفع خلال سنتين بعد إنقضاء الأجل القانوني للحفظ.

المادة العاشرة : يتم فتح الأرشيف العمومي للإطلاع بحرية و مجانا بعد 25 سنة من إنتاجه .
غير أنه و من أجل حماية السيادة الوطنية ،والنظام العام و شرف العائلات فإن الإطلاع على بعض الوثائق لايتم إلا بعد إنقضاء الأجل المحدد على النحو التالي:

- 50 سنة إبتداءا من إختتام القضايا المطروحة أمام القضاة و ليست لها صلة بالحياة الخاصة للأفراد.
- 60 سنة إبتداءامن تاريخ السند،بالنسبة للوثائق التي تهم أمن الدولة ،أو الدفاع الوطني و ستحدد قائمة هذه الوثائق عن طريق التنظيم .
- 100 سنة إبتداءا من تاريخ ميلاد الشخص بالنسبة للوثائق التي تحتوي على معلومات فردية ذات طابع طبي لاسيما الملفات التي تخص حياة الأفراد الخاصة .

المادة الحادي عشر: يتم الاطلاع على الأرشيف العمومي الذي يكون بطبيعته في متناول العامة دون أجل محدد.

(يتبع)

نظرة عامـــــة حول الوثائق العثمانيـــــــــة

تكونت الوثائق العثمانيـــة منذ تأسيس هذه الدولـــة في الإدارة المركزيـــــة بالباب العالـــــي و في الولايات التابعـــة لها اداريـــا .

و تشكلـــت بواسطة المكاتبات الداخليـــة و المراســلات و المعاهدات الموجهة الى الدول الصديقـــة او المحاربـــة و العقود التجاريـــة و المعاهدات السياسيـــة فهذه الوثائـــق التي تكونت سواء منها في الادارة المركزية بالباب العالي او فـــي الولايات التابعـــة لها هـــي المسماة في الاصطلاح " بالارشيف العثمانـــي"

كما ان هذه الوثائق تشتمـــل على كل نشاطات الدولة في جميع الميادين التـــي تتجه اليها من مسائل ثقافيـــة و اقتصاديـــة و اجتماعية و سياسية و عسكرية و دينيـــة و غيرها، و تتضمن ايضا الصلات الودية و الاتفاقيات السلمية التي تقيمهـا الدولة مـــع سائر الدول.

و من خلال هذا التعريـــف عن الوثائق العثمانية فالجزائر اليوم بحاجة كبيـــرة الى هذه الوثائق لان الحكم العثمانـــي دام ثلاثمائـــة سنة تقريبـــا و نلاحظ هذه الفترة بان ما يثبت وجود دولـــة مركزة هو وجود الوثائق التي كانت جزء من النظام الاداري، اذ نجد دار السلطان تشتمل على وثائق الداي المركزيـــة و كانت سجـــلات بيت المال ملحقـــة بها و كذالك البايليك بالنسبـــة للوثائق الاقليميـــــة .

و بعد احتلال فرنسا للجزائر و استلائها على القصبة و خزينة الدولـــة، قامت هـذه الاخيرة بعمليـــة همجيـــة اذ اتلفت و احرقت بعض الوثائق و البعض الاخر اخذتـــه الى مستودعات ارشيفهـــــا .

و لهذا اصبحت الجزائر عشيـــة الاستقلال تفتقـــر الى ثروة ثقافية تعتمد عليهـــا لكتابة تاريخها، لان المؤرخ الباحث الذي يريد ان يتناول موضوعا ما، لابد ان يكون ملمـــا بالوثائـــق التي يشتملها بحثه و مطلعا عليها حتى يكون عملـــه اصيلا من حيث البحـــث و موضوعيا من حيث المنهـــج، بحيث يعتبر هذا الارشيف العمود الفقري لكتابة الدراسات التاريخيـــة و الاجتماعيـــة و العلميـــة الى جانب المصادرالخاصـــة طبعـــا .

و في هذا الصدد لم تبق الجزائر مكتوفة الايدي امام هذا الوضع اذ اولت مباشرة بعد الاستقلال اهتمامها بوثائقها المتعلقة بتاريخها العظيم الحافل بالامجاد و البطولات، و دخلت في مفاوضات مع فرنسا لاسترجاع كل ما اخذ من وثائق و بالفعل تمكنت تدريجيا من استرجاع هذه الوثائق في اطار قانوني ووثائقي و هذا ابتداء من سنة 1968، كما صدر مرسوم رئاسي في 8 نوفمبر 1971 يؤكد بأن مؤسسة الارشيف تشكل اول تدبير مخصص لصيانة التراث الاداري و التاريخي و الثقافي، فأدرجت الوثائق العثمانية في اطار العهد الثالث اي فترة ما قبل 1830 في هذا المرسوم.

و توجد هذه الوثائق اليوم بمركز الارشيف الوطني بعد ان كانت سابقا تابعة لمؤسسات اخرى منها المركز الوطني للدراسات التاريخية. و تنقسم هذه الوثائق الى قسمين:

القسم الاول: هو ما استرجع من فرنسا و المتكون من سجلات و مستندات بيت المال و البايليك و الوثائق الخاصة بالمحاكم الشرعية، يتساءل القارئ عن معنى هذه الالفاظ و لهذا راينا انه من الاحسن اعطاء لمحة وجيزة عن هذه المصطلحات و ما تتضمنه من معنى.

ا - بيت المال: يتضمن 64 سجلا موزعا على 11 علبة و تدور مواضيعه حول الدخل و الخرج و التركات و الوصايا و الاملاك و الامانات اي كل ما يتعلق بالحياة الاقتصادية للجزائر انذاك.

ب - بيت البايليك: يتضمن 386 سجلا موزعا على 36 علبة و محتواه الاملاك الموقوفة و الامانات و التجارة الخارجية و التجارة الداخلية.

و نلاحظ ان من بين هذه السجلات (بيت المال و البايليك) هناك السجلات الخاصة باملاك الحابوس اذ لعبت دورا هاما في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لأيالة الجزائر و بفضل دخلها الهام استطاعت الدولة القيام باصلاحات عمومية منها بناء المساجد، الحمامات العمومية الخ... كما كانت تقوم بمساعدات مالية للمحتاجين و الطلبة و فقراء الحرمين الشريفين و من مميزات هذه الوثائق ايضا ان كل هذه المعطيات تسهل للباحث فهم و دراسة الحياة الاجتماعية دراسة مدققة و عميقة لهذه الفترة.

ج - المحاكم الشرعية: هذه الوثائق موزعة على 152 علبة و يعود تاريخها الى سنة 1856 لقد تم استرجاعها سنة 1975 و تدور مواضيعها حول قضايا الاوقاف و الملكيات الخاصة من بيع و شراء و اثبات نسب و تسجيل عقود زواج او طلاق و تحديد صدق او ارث و الضرائب و دخل املاك الحابوس.

د- و استرجعت المجموعة الثالثة من الوثائق مؤخرا خلال زيارة الرئيس الفرنسي

فرانسوا ميتران للجزائر و هي وثائق متكونة من سجلات مختلفة الاحجام و مواضيعها تدور حول الضرائب و املاك الحابوس و البيع و الشراء، و الملاحظ ان هـــــذه المجموعة من السجلات لم تدرس بعد و لم تستغل الى حد الآن كما ان كل هـــذه الوثائق من بيت المال و البايليك و المحاكم الشرعية تم تصنيفها و اعد فهرسيـــن الاول خاص بوثائق بيت المال و البايليك و الثاني بالمحاكم الشرعية غير انالفهرس الثانـي يتضمـــن 15 علبة الاولـــى فقـــط

اما القسم الثانـي: فهو يختلف عن الوثائق التركية العربيـــة (اي القسم الاول)اذ هي مبادرة شخصيـة قام بها المرحوم الشيخ توفيق المدني و بصفـــــة رسمية لجلب من دور الارشيف الموجودة بتركيا صورا و هي عبارةعن مراسلات بين الباب العالي و الجزائر تغطي فترة 1515 الى 1860 و تقدر بحوالي 4000 وثيقة خاصة بتاريخ الجزائر و تاريخ شمـــال افريقيا معظمها مكتوبة باللغة التركية القديمة اي اللغة العثمانية تم ترجمة حوالي 2500 وثيقةمنها الى اللغة العربيةوضعت فـــي متناول الباحثين و من حيـث التنصيـف، هنـاك عدة عمليات تصنيفيـــة قامت بها شخصيات علمية و من تلك التصنيفات،التصنيفات التي شملت دفاتر خط همايون و دفاتر ارادة و دفاتر مهمة والخارجية و السلاطين و دفتر طوب كابي.

و هناك دفاتر منها المالية و قصر يلدز و الفرمانات المذهبة و الخرائط و دفاترالسجلات الشرعية و هي موجودة بدور الوثائق في اماكن مختلفة في تركيا مثل وثائق رئاسة الوزارة و طوب كابي و قصر يلدز و المديرية العامة للاوقاف و غيرها.

- يحتوي هذا القسم من الوثائق على ستة دفاتر الاولى السابقة الذكـــر.

ا- دفتر خط همايون: يجمع كل الوثائق الخاصة بالاوامر السلطانية التي تصدر عن السلطان نفســه كتابيا اي عن طريق كتابة الامر بخط يده شخصيا.

ب- خط ارادة : يتضمن الاوامر و الفرمانات التي يصدرها السلطان الى ولاتـه ووزرائه ولكن عن طريق الكاتب الخاص.

ج - دفتر مهمة : هي التي دونت فيها جميع الاوامر و الفرمانات الصادرة من السلاطيـــن في مختلف الشؤونلذا جاءت تسميتها من اهمية محتوياتها و مضامينها.

د- الداخلية : هي الوثائق التي تكونت عن طريقها مراسلات وزارة الخارجية الى دول اخرى.

ح - السلاطين: هي التي تحتوي على الوثائق التي سجلت فيها اوامر السلاطيـــــن بشكل مباشر و المتوجهة الى الوزراء الولاة. و القائمين بالمقام.

هـ طوب كابي: هي الوثائق الموجودة بمكتبة طوب كابي فتحتوي هذه الوثائق علـــى مواضيع عديدة منها السياسية و العسكرية و الاجتماعية و الثقافية التي كانت تمارسها الدولة في الادارة و الحكـــــم.

كما ان هناك وثائق خاصة بالاحداث و الاوضاع السائدة بالجزائر اثناء محاولة الاحتلال الفرنسي لها، سواء كانت هذه الاحداث بين الجزائريين و الباب العالي من جهة و بين الجزائريين و الفرنسيين من جهة اخرى ووثائق اخرى تتعلق بالاحداث ظهرت في الجزائر كرد فعل ضد الاحتلال الفرنسي و تتمثل في المقاومة الشعبية التي تزعمها الامير عبد القادر في الغرب الجزائري و احمد باي في قسنطينة و المساعي السياسية التي قادها السيد حمدان عثمان خوجة و الدولة العثمانية.

و اخيرا ان هذه الوثائق العثمانية هي احدى المصادر الاساسية التي يجب على الباحث الاعتماد عليها لكتابة تاريخ الجزائر الحديث و خاصة فيما يتعلق منه بالفترة العثمانية لان اهميتها تاريخية ووثائقية كبيرة سواء منها التي استرجعت من فرنسا او النسخ التي حصل عليها المرحوم الشيخ احمد توفيق المدني من تركيا لانها عالجت تاريخ هذه الفترة بالجزائر كما تبين لنا هذه الوثائق موقف السياسة الغربية ازاء العالم الاسلامي قديما و حديثا.

و لهذا فان الخطوة الاولى المباركة التي خطاها المرحوم الشيخ احمد توفيق المدني و الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية فيما يخص جلب الوثائق فيحق ان تستمر و لا تقتصر على العدد الضئيل من الوثائق العثمانية بل من الممكن الاتيان بجميع الوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر من دور الارشيف الموجودة في تركيا و فرنسا و غيرها من البلدان الاخرى حتى يستطيع باحثونا كتابة التاريخ كتابة شمولية و موضوعية لهذه الفترة التي تعتبر من اهم فترات تاريخنا الحديث.

نلاحظ بان استفادة الباحثين من هذه الوثائق كانت كبيرة اذ توافد على هذا الرصيد اساتذة جزائريين و اجانب جامعيين و باحثون من جامعات تنتمي من الجزائر و قسنطينة ووهران و تونس و دمشق و القاهرة و بغداد و باريس و لندن و الولايات المتحدة و يوغسلافيا و مايزال يتوافد علينا عدد كبير من طلبة الدراسات العليا الى يومنا هذا.

كما نلفت نظر الباحثين و الطلبة و هواة البحث التاريخي بان هناك فهرس خاص بالوثائق المصورة السابقة الذكر هو في متناولهم و فهرس تحليلي في طريق الانجاز.

تقرير حـــول النقـــاط التي اثيرت
اليوم الدراسي تحت عنوان " تسيير الارشيف "

نظمـــت المديرية العامة للارشيف الوطني بمركز الارشيـــــف الوطني يوم دراسي بتـــاريخ 12 ديسمبر 1989، حول تسييـــر الارشيف فـــي مختلـــف مصـــالح الادارات العامـــة، بمشاركـــة ممثلـــــي الـــــوزارات .

ولـــدى افتتـــاح الجلســـة من طرف السيد " محمد طويلي المدير العام للارشيف الوطني الـــح هذا الاخير على ان 90٪ من الارشيـــف يتعلـــق بتسيـــر الادارات، كمـــا انه اكـــد اهتمـــام رئيـــس الجمهورية البالغ والمتضـــح خلال المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحريـــر بوضع الارشيـــف ذو القيمة التاريخيـــة تحت تصرف الباحثين . وفي اطـــار المحافظـــة على الوثائق، قد تم تحـــويل جـــزء من ارشيف مجلـــس الثـــورة الجزائرى الى مركز الارشيف الوطني . وتشجيعـــا لهذه المبادرة الاولى ألـــح السيد المدير العام للارشيف الوطني على ضـــرورة المحافظـــة على كـــل الملفـــات الكبرى والمتعلقـــة بالحياة السياسية والاقتصـــادية والاجتماعيـــة ودفعـــها الى مركز الارشيـــف الوطني . وأكـــد السيد المدير العـــام على ضـــرورة القيـــام بعمليـــة التنظيـــم الاولـــي للارشيـــف مـــن طـــرف المؤســـات المعنية نفسهـــا (. كمـــا انـــه وضـــح الفـــرق المـــوجود بين عمليـــة الدفع تتمثل في وضع الوثائـــق تحت تصـــرف المركز الوطني للارشيـــف والتي تقـــع على عاتقه مســـؤولية المحافظـــة عليها، وعمليـــة التحويـــل التي تتمثـــل في تحـــويل هذه الوثـــائق دون اي تنظيـــم سابق لها الى مخازن خاصة . وفـــي الاخير ذكر السيد المدير العام على انه في المستقبـــل القريب سوف يكـــون للمركز الوطني للارشيف معمتيـــن وهي :

- المحافظـــة على الارشيف ذو القيمـــة التاريخية
- // // ارشيف تسييـــر الادارات العامة .

وبعد الانتهـــاء من القـــاء كلمته، أعطـــى السيد المدير العام للارشيف الوطني الكلمة للمحاضر الاول السيد (لاراس) ممثل وزارة الاقتصاد، الـــذي لدى كلمته قام بتوضيـــح تجربـــة وزارته في ميـــدان تسيير الوثائق، كمـــا قـــام بشـــرح طريقـــة التنظيم الاولي للارشيف المتبعـــة في مصلحتـــه اضـــافة الى طريقة ترتيب الوثائق . كمـــا تكلـــم على ادخـــال ابتـــداء من سنة 1982 بعض التقنيـــات الحديثة (ميكروفيلم - ميكروفيش - اسطوانـــة فيـــديو.)

وفي الاخيـــر ابـــدى السيد لاراس تأسفـــه الكبير من جـــراء اتـــلاف كميـــة كبيرة من الوثائق، بسبـــب نقص الوسائل المادية (كالمخـــازن) والوسائل البشرية (موظفـــون مختصـــون) ، اضـــافة عمليـــات الترحيـــل المتعـــددة التي مرت بها وزارته .

واخيرا الـــح السيد (لاراس) على ضـــرورة تكثيـــف مثـــل هذه المبـــادرات وذلك بتنظيم عدة ملتقيـــاته وايام دراسية لتوعيـــة المعنييـــن بالامر .

وبعـــد العرض المقـــدم من طرف السيد (لاراس) ممثـــل وزارة الاقتصـــاد، ذكر السيد المدير العام ان انجـــاز هذا المبنـــى قد تم بمـــواعد جزائرية بنسبة 100٪ .

كمـــا تكلـــم عن اهميـــة وثائق التسيير التي يتم مـــن خلالهـــا تكوين رصيد ارشيفه وضعـــه تحت التصـــرف الباحثين وبعـــد انتهـــاء السيد (لاراس) من القـــاء عرضه اعطيـــة الكلمة الى السيـــد (حفصي) استاذ بجامعة الجزائر الذي قدم في بدايـــة تحديثـــه عرضـــا حول الاعلام الالي ونشر المعلومـــاته اضـــافة الى توضيحه لمختلـــف الطـــرق الاعلام الالي في جمع ونشر المعلومات .

كمـــا الح على ضـــرورة ادخال الاعلام الالي في عملية تسييـــر وحفـــظ الوثائق، وذلك نظـــرا للعدد الهائل للوثائق المنتجـــة يوميـــا من طرف مختلـــف الادارات العامة والتي سوف تعجز حتما المخازن على استعابهـــا في المستقبل، بل وحتى في الوقت الحالي .

اضـــافة الى ضرورة القيام بعمليـــة تحليل الوثائق، حتى لا يتـــــم حفـــــظ الا الهامة منهـــــــا .

وتعقيبـــا على محاضرة السيد (حفصي) ، اكد السيد المدير العـــام للارشيف الوطني ان ادخـــال الاعلام الالي الى مركز الارشيف عمليـــة مبرمجـــــة في برنـــامج اعمال المركز، ولعلـــه ان ابرز دليـــل على ذلك هـــو وجـــود مصلحـــة خصـــاصة بذلك على مستوى المركز والتي ينتظر تجهيزها مستقبلا .
وبعـــد انتهاء المحاضر الثاني من كلمتـــه، اعطية الكلمـــة للسيد (قرين) محافـــظ بمركز الارشيف الوطني .

والذي ركـــز من خلال محاضرته على ضـــرورة الاهتمـــام بالمحافظـــة على الوثائق التي تعتبـــر المنبـــع الوحيـــد والاصلي في نفـــس الوقـــت لعمليـــة الاعلام، هذا وقد قـــام السيد (قرين) بتحليـــل العلاقة الموجـــودة بين مركز الارشيف الوطني والادارات العامة، وذلك بتوضيحـــه للمهام الرئيسيـــة للمركز الوطني للارشيف، اضـــافة الى الاطـــار القانوني للعلاقات مابيـــن مركز الارشيف ومختلـــف الادارات .

وفـــي الاخير قام المحاضر باعطـــاء نظرة شاملـــة عن تنظيـــم الارشيـــف .

اما بالنسبـــة للمحـــاضرة الاخيـــرة التي القيـــت من طـــرف الملازم الاول (اقبـــال) من وزارة الدفاع الوطني، دار موضوعهـــا حول استراتيجيـــة نشـــر الاعلام الارشيفي .

وفي بدايـــة محاضرتـــه اعطى نظرة تاريخيـــة عن تأسيـــس المـــراكز الجهويـــة للارشيف في الجزائر ابان الاحتلال الفرنســـي بانقســـامه الى ثلاثة مراكز جهويـــة الوسط الشرق والغـــرب كمـــا الـــح على ضـــرورة اهتمـــام الباحثيـــن بالارشيـــف والذي يعد المنبـــع الاول للاعلام . وذلك بتوعيـــة هؤلاء الباحثين وتشجيعهـــم على الاعتمـــاد على الارشيـــف في ابحاثهـــم ودراساتهـــم .

وبعد الانتهـــاء من القـــاء المحاضرات، فتح المجـــال للمناقشـــة برئاسة السيد المدير العام للارشيف الوطني .

وكان اول متدخل هو السيد (لاراس) ممثل وزارة الاقتصاد الذي قام بتوضيح الفرق الموجود بين الارشيف والمراجع التي هي عبارة عن محاورات تأتي في شكل نشرة او كتاب والتي تكون مدروسة ولا تتطلب الا ترتيبها، وبالتالي لا تطرح اي مشكل. عكس الارشيف الذي يتطلب سلسلة من الدراسات.

هذا وقد تكلم السيد (لاراس) على عدم منطقية ادخال التقنيات الحديثة في الارشيف من دون وجود هيكل اداري منظم للارشيف.

كما تطرق الى مشكل تكوين اختصاصي لموظفي الارشيف. وكان ثاني متدخل في هذا النقاش (السيد عبد الاوي) ممثل وزارة العدل الذي تطرق الى النقاط التالية:

1 - ضرورة تكوين نظام خاص بالارشيفيين، وتقويم هذه المهنة العامة خاصة في الوقت الحالي.

2 - اعادة النظر في القانون الاساسي الخاص بالارشيف في المادة التي تتكلم على ارشيف الحزب باعتبار الوضعية الحالية للسياسة الجزائرية والمتمثلة في ظهور الجمعيات ذات الطابع السياسي.

3 - على مركز الارشيف الا يستقبل الا الوثائق ذو قيمة ارشيفية.

4 - مشكل تكوين الاطارات.

5 - كيفية استغلال كمية الورق الناتجة عن تعديم الارشيف.

وعلى اثر هذه التدخلات والتساؤلات رد السيد المدير العام للارشيف بأنه يوجد نظام خاص بالمكتبيين والوثائقيين والذي يمكن ان يطبق على الارشيفيين، والذي من المنتظر ان يطور في المستقبل القريب.

اما فيما يخص القانون فمن الممكن والمتوقع انه سوف يحاد النظر فيه، تمشيا مع التطورات السياسية التي تعرضها البلاد.

اما فيما يتعلق باستقبال المركز للوثائق، فيلح المدير على ضرورة تحويل كل الملفات الهامة والحساسة

والمتعلقة بكافة الميادين بما يخص الميدان السياسي والاجتماعي والاقتصادي الى المركز الوطني للارشيف.

وقبل اختتام هذا اليوم الدراسي تدخل السيد المدير العام للارشيف الوطني . واقترح تكوين لجنتي عمل تتمحور اعمالهما حول مايلي :

اللجنة الاولى : الشبكة الوطنية للارشيف
اللجنة الثانية: القائمة الكاملة للوثائق المنتجة عبر التراب الوطني .

كما تدخل السيد مدير مركز الارشيف مقترحا انشاء برنامج لدفع الوثائق الى مركز الارشيف .

واخيرا وفي كلمته الاختتامية توجه السيد المدير العام للارشيف الوطني بالشكر والتقدير الى الحاضرين مقترحا عليهم تكثيف مثل هذه الايام الدراسية مع اقتراح يوم دراسي ثاني في اواخر شهر جانفي 1990 .